رهان على عودة سوق النفط إلى توازنها في 2016

دول الخليج سترفض خفض إنتاج نفطها في اجتماع «أوبيك»

خزانات النفط في محطة سينوبك الصينية، حيث تعول الدول الخليجية على استمرار الطلب الآسيوي في السنوات المقبلة (رويترز)

الأسعار ستبقى كما هي لعامين وستخرج اللاعبين مرتفعي التكلفة

الحصة السوقية أهم من السعر لدى الخليجيين

تستطيع دول الخليج تحمل انخفاض إيرادات النفط لثلاثة أعوام أخرى

أ.ف.پ: يقول مسؤولون ومحللون ان الدول الخليجية المصدرة للنفط وفي مقدمها السعودية، سترفض خفض إنتاج نفطها، على رغم تحذيرات من ان قرارا كهذا قد يؤدي الى تراجع اضافي للاسعار.

وقبل زهاء اسبوع من اجتماع حاسم لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» في الرابع من ديسمبر المقبل، يؤكد محللون ان الدول الخليجية الاربع (السعودية والامارات والكويت وقطر) التي تغطي نحو نصف إنتاج أوبيك البالغ 32 مليون برميل يوميا، تريد التزامات صريحة من منتجين آخرين خارج المنظمة، لاسيما روسيا، بانهم مستعدون لخفض إنتاجهم بدورهم.

ويقول الخبير النفطي الكويتي كامل الحرمي لوكالة فرانس برس: «دول الخليج لن تقدم على تخفيض احادي الجانب في إنتاجها. انهم يحتاجون الى تعاون قوي من المنتجين الآخرين خصوصا من روسيا».

وتعقد «أوبيك» في ڤيينا في الرابع من الشهر المقبل اجتماعا حاسما لدراسة اسعار النفط التي فقدت ما يقارب 60٪ من قيمتها منذ منتصف العام 2014، وباتت تتداول بما دون 45 دولارا للبرميل. وعشية الاجتماع، يعقد اجتماع غير رسمي يحضره ممثلون لدول منتجة خارج أوبيك.

ويقول الخبير الاقتصادي السعودي عبد الوهاب ابو داهش «لا رغبة لدى المنتجين الخليجيين في تغيير سياستهم القائمة على الدفاع عن الحصة السوقية وليس السعر، بالرغم من الخسائر الكبيرة».

ويضيف «يدركون انه في حال اتخذ قرار بخفض الإنتاج سيطلب منهم تحمل الجانب الأكبر من الخفض لانه لا امكانية لدى اي عضو آخر في أوبيك للخفض، وروسيا غير العضو لا ترغب» بذلك.

واكد مسؤول نفطي خليجي لفرانس برس ان «لا متغيرات» تدعو الدول الخليجية لتعديل إنتاجها.

وبحسب المسؤول الذي فضل عدم كشف اسمه، «لا توجد مؤشرات ولا متغيرات تدعو دول الخليج لتغيير سياستها وتخفيض الإنتاج»، مؤكدا ان «الأمور كما هي ولا تستدعي اي تغيير».

رهان على توازن السنة المقبلة

وكانت المملكة العربية السعودية المحت الاسبوع الماضي الى انها مستعدة للتعاون مع منتجين آخرين للنفط لتأمين استقرار في السوق ودعم الاسعار.

ويأتي اجتماع منظمة أوبيك في وقت يفيض المعروض من النفط في السوق العالمية عن الطلب، بينما تبلغ المخزونات مستويات قياسية تقارب ثلاثة مليارات برميل، اي اعلى بثلاثة اضعاف من الكميات المعتادة.

وسبق لڤنزويلا، العضو في أوبيك، وتقارير اقتصادية عدة، ان حذرت من تدني سعر النفط الى عشرين دولارا للبرميل في حال عدم خفض الإنتاج.

ويشير ابو داهش الى ان دول الخليج تراهن على عودة سوق النفط الى توازنها في 2016، بعدما ساهم انخفاض الاسعار في الحد من إنتاج انواع من النفط ذات كلفة مرتفعة، مثل جزء من النفط الصخري الاميركي.

وكان الامين العام لاوپيك عبدالله البدري اعرب في اكتوبر عن ثقته بان سوق النفط ستستعيد عافيتها في 2016 بسبب زيادة الطلب وانخفاض عدد الدول غير المنضوية تحت لواء المنظمة.

واشار في حينه الى ان الازمة مردها زيادة بنحو ستة ملايين برميل يوميا في إنتاج الدول من خارج أوپيك على مدى الاعوام الخمسة الماضية، وان هذا التوجه بدأ بالتراجع تدريجيا.

كما ان وزير النفط السعودي علي النعيمي اعلن امام مؤتمر في البحرين في 19 نوفمبر، انه وعلى رغم الفائض في المعروض من النفط، الا ان العالم سيحتاج الى خمسة ملايين برميل نفط اضافية يوميا.

تراجع الطلب وانخفاض الاستثمار

وعلى رغم هذه التقديرات، اعلنت الوكالة الدولية للطاقة هذا الشهر ان نمو الطلب العالمي على النفط سيتباطأ السنة المقبلة، مع تراجع جاذبية الاسعار المنخفضة. وتوقعت المنظمة ان يكون النمو بحدود 1,2 مليون برميل يوميا في 2016، مقابل 1,8 مليون في 2015.

وتوقعت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد خلال زيارة لها الى الدوحة هذا الشهر، ان يبقى النفط على اسعاره الراهنة لسنوات مقبلة.

ويعتقد الحرمي ان الاسعار ستبقى كما هي لسنتين على الاقل، الى حين استعادة الاقتصاد العالمي عافيته، ما قد يؤدي الى اخراج كميات اضافية من النفط المرتفع الكلفة من الاسواق، وبالتالي تعزيز موقع نفط أوپيك.

ويضيف ان الحد من الاستثمار في المشاريع الإنتاجية الجديدة سيؤدي ايضا الى خفض الكميات المعروضة.

وقالت السعودية هذا الشهر ان مشاريع استثمارية جديدة في مجال النفط باكثر من 200 مليار دولار تم الغاؤها على مستوى العالم، وان خطوات اضافية مماثلة متوقعة في سنة 2016.

وعلى الرغم من الهواجس الاقتصادية وتدني ايرادات النفط الذي يشكل المورد الرئيسي لدول الخليج، لا تبدو هذه الاخيرة على عجلة لتعديل الاسعار.

ويقول ابو داهش «دول الخليج تستطيع تحمل انخفاض ايرادات النفط لثلاثة أعوام اخرى بسبب احتياطاتها المالية، وهذه المدة كافية لتحقيق أهداف سياستها النفطية».

برنت يتراجع إلى 44,86 دولاراً

لندن ـ رويترز: تراجعت أسعار النفط الخام في العقود الآجلة امس وبلغت خسائرها منذ بداية الشهر نحو 9٪ متأثرة ببيانات اقتصادية صينية والقلق من تخمة المعروض.

وأثر صعود الدولار بالسلب أيضا على النفط حيث اقترب من أعلى مستوياته في تسعة أشهر أمام سلة من العملات الأخرى. ويؤدي ارتفاع الدولار إلى زيادة تكلفة النفط المقوم بالعملة الأميركية على حائزي العملات الأخرى.

وانخفض سعر خام القياس العالمي مزيج برنت 60 سنتا إلى 44,86 دولارا للبرميل بعد أن هبط 71 سنتا إلى 45,46 دولارا للبرميل عند التسوية في الجلسة السابقة، ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي في العقود الآجلة دولارا إلى 42,04 دولارا للبرميل.

وكالة الطاقة: ارتفاع تدريجي لأسعار النفط إلى 80 دولاراً 2020

دبي ـ رويترز: توقعت وكالة الطاقة الدولية، أن ترتفع أسعار النفط بشكل تدريجي، وصولا إلى نحو 80 دولارا للبرميل بحلول 2020 مؤكدة في تقرير لها أن انخفاض الأسعار يستلزم استقرار منطقة الشرق الأوسط، واستقرار الإنتاج. وقالت الوكالة إن اعتماد الهند على واردات النفط سيزيد أكثر من 90٪ بحلول 2040. كما أن الهند تحتاج لاستثمارات في إمدادات الطاقة إجماليها 2,8 تريليون دولار وفقا للسيناريو الرئيسي للوكالة.

وذكرت أن الاستثمارات النفطية العالمية منخفضة 20٪ في 2015 ومن المتوقع تراجعها في 2016، مؤكدة أن الهند ستكون أهم محرك لنمو الطلب على الطاقة في العالم في السنوات المقبلة. واعتبرت الوكالة أن الهند ستكون أكبر محرك منفرد لنمو الطلب على النفط في العالم لتفوق الصين بدعم من قطاع النقل بها.

إيران: إحياء نظام حصص التصدير في أوپيك «صعب جداً»

أنقرة ـ رويترز: نقلت وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للأنباء عن وزير النفط بيجن زنغنه قوله أمس إن بلاده ترى أن إلغاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوپيك) نظام حصص التصدير كان خطأ تاريخيا وأن إعادة العمل به أمر بالغ الصعوبة.

وقال الوزير «إلغاء نظام الحصص في أوپيك كان خطأ تاريخيا... قبلته الحكومة الإيرانية آنذاك... وإحياؤه خلال الاجتماع القادم في ڤيينا صعب جدا».

وقال مسؤولون إيرانيون إن طهران حاولت إعادة العمل بنظام حصص التصدير في اجتماعات سابقة للمنظمة وإنها اقترحت «صياغة فنية للسعر يمكن أن تحيي نظام الحصص وتحول دون هبوط الأسعار».

وقال الوزير إن اجتماعات سابقة بالمنظمة شهدت نقاشات حادة عندما اقترح بعض الأعضاء إعادة تطبيق نظام الحصص.

وأضاف زنغنه «لا تملك أوپيك حاليا أي أدوات للسيطرة على أسعار النفط، لكن السعودية وبعض الدول الأخرى تعارض إعادة العمل بنظام الحصص».

إجتماع روسي ـ سعودي: مستعدون للتعاون مع «أوپيك»

رويترز: قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك إن بلاده والسعودية ستشكلان مجموعة عمل مشتركة خاصة للتعاون في مجال النفط والغاز من أجل تعزيز حوار الطاقة بين أكبر منتجين للخام في العالم.

وقال نوفاك خلال اجتماع دوري لمسؤولي الحكومتين الروسية والسعودية في موسكو امس الاول إن روسيا ستواصل التعاون مع وزارة البترول السعودية.

وأضاف أن المشاورات بين أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) والمنتجين الآخرين «مهمة»، مشيرا إلى استعداد روسيا للتعاون في العملية.

وقال «نثمن تفاعلنا في إطار المشاورات الجارية بخصوص الوضع في سوق النفط بين أوبيك وكبار المنتجين غير الأعضاء بالمنظمة»، وتسهم روسيا بنحو 12٪ من إنتاج النفط العالمي.

والسعودية أكبر بلد مصدر للخام في العالم، ومن المتوقع إجراء مشاورات بين أوپيك والمنتجين غير الأعضاء قبيل اجتماع المنظمة، وأضاف الوزير «نعتقد أن المشاورات مهمة جدا.. روسيا مستعدة لمواصلة التعاون في هذا الصدد».

المستشار الكويتي

www.kuwaiticonsultant.com

د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة

الموارد البشرية الكويتية في أرقام

في مقال سابق نشرت احصائيات للتركيبة السكانية في الكويت، وهى تقارير واحصائيات تصدرها جهات حكومية عن عدد السكان والتوظيف والبطالة، وقد تختلف هذه التقارير من جهة لأخرى حسب البيانات التي لديها وتاريخ تحديثها.

لذلك اقترحت أن تكون هنالك جهة حكومية واحدة مسؤولة عن هذه الاحصائيات وتزود الجهات الحكومية الأخرى هذه الجهة بما لديها من معلومات وبيانات لتجميعها وتحليلها وعمل الاحصائيات اللازمة التي تستفيد منها الحكومة في وضع خططها السنوية والاستراتيجية بمجال التعليم والصحة والإسكان والتوظيف وغيرها من خطط تعتمد على هذه الاحصائيات، بحيث تكون هذه الجهة المقترحة بمنزلة بنك للمعلومات وأداة يعتمد عليها لاصدار القرارات والمشاريع المناسبة سواء للبنية التحتية أو لتنمية وتطوير الموارد البشرية.

وحاليا توجد هيئة حكومية تسمى الإدارة المركزية للإحصاء تمتلك كفاءات في جمع المعلومات وتحليلها ونشرها في تقارير ورسوم بيانية وهى تعتبر افضل مكان لوجود بنك للمعلومات المركزية، وقد وجدت بعض الاحصائيات لأكثر من جهة حكومية حسب مواقعهم الرسمية بالانترنت، سأستعرضها فيما ليتضح لكم ماذا أقصد:

● ديوان الخدمة المدنية اصدر في عام 2009 احصائية اشارت الى ان عدد الموظفين الكويتيين 188,604 موظفين يمثلون 75٪ من اجمالي عدد الموظفين بالكويت، فيما كان عدد الموظفين غير الكويتيين 61,954 موظفا يمثلون 25٪ من الاجمالي، وفي عام 2012 اصدرت احصائية اخرى تشير الى ان عدد الموظفين الكويتيين 206,093 موظفا يمثلون 80٪ من الاجمالي، وغير الكويتيين 51,021 موظفا يمثلون 20٪ من الاجمالي، وفي عام 2015 اصدرت احصائية تشير الى ان عدد الموظفين الكويتيين 238,543 موظفا يمثلون 75٪ من الاجمالي، وغير الكويتيين 81,065 موظفا يمثلون 25٪ من الاجمالي، وهى احصائيات تفيد في معرفة التضخم الوظيفي ومدى تطبيق الحكومة لقانون الاحلال الوظيفي الذي صدر عام 1997.

● إحصائية بعدد العاملين الكويتيين القادمين لسوق العمل الحكومي من 2015 وحتى 2030 حيث تشير التقديرات الى ان هناك 13,477 كويتيا في 2015، وفي عام 2016 هناك 14,232 كويتيا، وفي عام 2017 هناك 15,034 كويتيا، وفي عام 2018 هناك 15,880 كويتيا، وهكذا حتى نصل الى عام 2030 سيكون هناك 27,978 كويتيا، وهى معلومات تفيد بأن أعداد الكويتيين المقبلين على سوق العمل ستزداد، لذلك يجب على الحكومة وضع الخطط اللازمة من الناحية المالية والمكانية لتوظيفهم وخاصة في ظل الأوضاع التي لاتساعد كثيرا لانخفاض أسعار النفط وترشيد الانفاق.

● اشار برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة الى ان أعداد الباحثين عن العمل في القطاع الخاص هو 32,560 كويتيا منهم 10,689 شهاداتهم الثانوية فما دون ونسبتهم 32٪، وحسب افادة بعض المسؤولين في لقاء مع جريدة «الانباء» بأن أعداد الكويتيين العاملين في الحكومة هو 320,140 كويتيا وعددهم في القطاع الخاص 91,182 كويتيا.

● الهيئة العامة للمعلومات المدنية اصدرت احصائية حول التركيبة السكانية في الكويت حيث اوضحت ان عدد الكويتيين هو 1,3 مليون مواطن، وعدد غير الكويتيين هو 2,9 مليون وافد، باجمالي 4,2 ملايين نسمة، وان نسبة الكويتيين هى 30٪ وغير الكويتيين هي 70٪، فيما كان أعداد العاملين بالقطاع الخاص هو 64,377 موظفا كويتيا، وغير الكويتيين هناك 1,2 موظف، وفي القطاع الحكومي هناك 294,635 موظفا كويتيا، وغير الكويتيين هناك 119,378 موظفا.

● قالت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ان أعداد العاملين الكويتيين في الحكومة هو 244,771 موظفا، وفي القطاع النفطي 17,550 موظفا، وفي القطاع الخاص 57,361 موظفا، والعاملون في الاعمال الحرة 11,796، وذلك بتاريخ 2015/6/30.

باختصار

● ضرورة وجود بنك للمعلومات لتجميع المعلومات لدى جهة حكومة واحدة وتحليلها حتى تستفيد الحكومة منها بالمشاريع التنموية.

● الإدارة المركزية للإحصاء تمتلك كفاءات بجمع المعلومات وتحليلها وهى الجهة الافضل لانشاء بنك للمعلومات المركزية.

● احصائيات العاملين بالقطاعين العام والخاص تفيد في معرفة التضخم الوظيفي ومدى تطبيق الحكومة لقانون الاحلال الوظيفي.

● تحليل ارقام العاملين القادمين لسوق العمل تفيد الحكومة في وضع الخطط المالية والمكانية لتوظيفهم.

أهمها حفظ مصداقية البنك والخوف من زيادة التضخم

3 أسباب تدعم «الفيدرالي» لرفع الفائدة

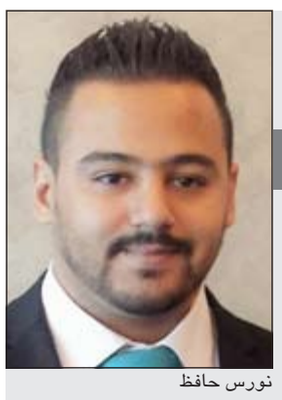
نورس حافظ

تنشر «الأنباء» تقريرا خاصا أعده مدير مكتب التداول في شركة كافيو للاستثمار نورس حافظ حول الأسباب التي تدعم اتجاه الفيدرالي الأميركي لرفع معدل الفائدة في ديسمبر المقبل، وفيما يلي أبرز التفاصيل:

من المرجح ان يستمر مؤشر الدولار الأميركي في الارتفاع، فعلى الرغم من تباطؤ نمو القطاع الصناعي وانخفاض مؤشرات التضخم عالميا، إلا أن الفيدرالي الأميركي على موعد تاريخي في الـ 16 من ديسمبر المقبل والذي يرجح أن يرفع فيه معدلات الفائدة لأول مرة منذ عام 2004، وذلك لـ 3 أسباب رئيسية، هي:

1 ـ مصداقية الفيدرالي:
أظهرت محاضر اجتماعات الفيدرالي وتصريحات الأعضاء منذ العام الماضي ان الموعد المناسب لبدء تشديد السياسة النقدية هو العام الحالي، حيث يتبع الفيدرالي الاميركي منهجية التواصل المسبق مع الأسواق لتمهيد أي تغيرات متوقعة على السياسة النقدية لجعلها أكثر فاعلية، ولتفادي أي ضرر على النظام المالي فسيكون عدم رفع معدل الفائدة في ديسمبر بمنزلة مفاجأة ستؤثر سلبا على مصداقية البنك ومصداقية توقعات الأعضاء، وسيزيد من التشكيك في أداء الاقتصاد خلال الفترة المقبلة.

2 ـ مخاوف عدم السيطرة على التضخم:
كثيرا ما يناقش الأعضاء مخاوف أن يؤدي الانتظار المطول وعدم رفع الفائدة عن المستويات الصفرية إلى ارتفاع مستويات التضخم بشكل كبير مستقبلا، وبخاصة في حال عودة أسعار النفط للارتفاع عن أدنى مستويات سجلت خلال أعوام، والتي يعتبرها الأعضاء من العوامل المؤقتة التي جعلت مؤشرات التضخم تنخفض في العام الحالي، ولذلك يرغب الأعضاء في التحرك مسبقا لإبقاء التضخم تحت السيطرة على المدى الطويل.

3 ـ رفع ربع نقطة مئوية ليس بالأمر الخطير:
من غير المتوقع أن يؤدي رفع معدل الفائدة بربع نقطة مئوية إلى إحداث ضرر في زخم النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأميركية، حيث ذكر عدد من أعضاء الفيدرالي أن رفع معدل الفائدة سيحول السياسة من سياسة شديدة التساهل إلى سياسة متساهلة، حيث ستبقى معدلات الفائدة حينها منخفضة نسبيا.

قوة الدولار تهوي بالذهب لأدنى مستوى في 6 سنوات

لندن ـ رويترز: تراجع الذهب إلى أقل مستوياته في نحو ستة أعوام أمس ويتجه لتسجيل سادس انخفاض أسبوعي على التوالي متأثرا بقوة الدولار واحتمالات رفع أسعار الفائدة الأميركية الشهر المقبل.

ونزل الذهب في المعاملات الفورية 0,7 ٪ إلى 1063,75 دولارا للأوقية (الأونصة) وهو أقل مستوى له منذ فبراير 2010 وتراجع المعدن 0,6٪ إلى 1064,69 دولارا للأوقية.

وهبط المعدن النفيس 1 ٪ منذ بداية الأسبوع. وتراجع الذهب في العقود الأميركية الآجلة 0,4 ٪ إلى 1066 دولارا للأوقية ويتجه أيضا لتسجيل سادس خسائره الأسبوعية على التوالي.

كما تأثر الذهب سلبا بقوة الدولار الذي اقترب من أعلى مستوياته في ثمانية أشهر أمام سلة من العملات.

ويكون المعدن النفيس أكثر تكلفة على المستثمرين الأجانب مع ارتفاع العملة الأميركية.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى تتجه الفضة والبلاتين والبلاديوم إلى تكبد خسائر أسبوعية.

وانخفضت الفضة 1,1٪ إلى 14,10 دولارا للأوقية وهبط البلاتين 0,5٪ إلى 846,25 دولارا للأوقية وتراجع البلاديوم 0,5٪ إلى 552,25 دولارا للأوقية.